

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إدامـةـ الـحـوارـ النـاريـ معـ تـدـقـيقـاتـ الشـيـخـ مـرـتضـىـ الـحـائـريـ

لقد أجلسـ الشـيـخـ الـحـائـريـ إـجـابـتـهـ عـلـىـ الـاسـتـدـلـالـيـةـ الـخـامـسـةـ -ـ حـولـ لـزـومـ الـمـنـصـوبـ -ـ قـائـلاـ:

«وَأَنَّا الْخَامِسَ فِيهِ: أَنَّ الْحُكْمَ بِأَنَّهُ «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» كَمَا فِي الصَّحِيفَةِ الْمُتَقَدِّمِ[1] لَيْسَ - بِحَسْبِ الظَّاهِرِ - إِلَّا التَّصْرِيفُ بِالْمَفْهُومِ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الصَّدَرِ (أَيْ لَا يَجُبُ السَّعْيُ عَلَى بَعْدِ الْفَرَسَخِينِ) وَلَا رَيبُ أَنَّ مَفْهُومَ «وَجُوبَ السَّعْيِ إِلَى الْجَمَعَةِ الْمُنْعَقَدَةِ إِنْ كَانَ الْمَكْلُفُ عَلَى رَأْسِ الْفَرَسَخِينِ» لَيْسَ إِلَّا عَدَمُ وَجُوبِ السَّعْيِ، لَا عَدَمُ وَجُوبِ صَلَاتِهِ فِي ظَهَرِ ذَلِكِ الْيَوْمِ، فَلَا يَنْافِي أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْجَمَعَةِ وَقُلْبُ الْفَرَضِ (إِلَى الظَّاهِرِ) الَّذِي هُوَ الْبَعْدُ عَنِ الْجَمَعَةِ بِأَزْيَادِ الْفَرَسَخِينِ، إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ بِأَنْ يَفْحَصَ عَنِ الْمَنْصُوبِ الْمَجَازِ، وَيَجِيءُ بِهِ إِلَى مَحْلِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِاِشْتِرَاطِهِ بِذَلِكِ (الْمَنْصُوبِ) أَوْ يَفْحَصَ عَنِ الْخَطِيبِ الْعَادِلِ حَتَّى يَقِيمَ الْجَمَعَةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ كَانَ عَلَيْهِ الإِتِيَانُ بِأَرْبَعِ رُكُعَاتٍ.»[2]

وَلَكِنَّ الشَّيْخَ الْحَائِرِيَّ قَدْ تَوَرَّطَ فِي التَّجَشُّمِ حِيثُ قَدْ تَكَلَّفَ كَثِيرًا لِتَفْسِيرِ الرَّوَايَةِ بِهَا الْأَسْلُوبُ، بَيْنَمَا ظَاهِرُهَا التَّاجِمُ أَنَّ الَّذِي يَسْكُنُ ضَمْنَ الْفَرَسَخِينَ سَتَّوْجِبُ مُشارِكَتُهُ لِتَأْدِيَتِهَا وَلَكِنَّ الَّذِي قَدْ اجْتَازَ الْفَرَسَخِينَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَفَقَرَّ تَنْصِيصُ الرَّوَايَةِ، فَبِالْتَّالِي لَمْ تَسْتَوْجِبِ الرَّوَايَةُ لَا السَّعْيِ وَلَا إِعْقاَدِهَا إِطْلَاقًا بَلْ قَدْ سَهَّلَتِ التَّكَلِيفُ عَلَى النَّائِنِ، إِذْنَ قَدْ ارْتَكَّبَتِ الرَّوَايَةُ عَلَى دَاخِلِ الْفَرَسَخِينَ وَخَارِجَهُمَا فَحَسْبٌ بِلَا رُؤْيَا لِلشُّرُوطِ الْأُخْرَى، فَكِيفَ اسْتَظَهَرَ الشَّيْخُ الْحَائِرِيُّ وَجُوبُ الْفَحْصِ عَنِ الْمَنْصُوبِ بَيْنَمَا يَعْدُ الْمَرْءُ نَائِيًّا عَنِ الْفَرَسَخِينَ؟

وَالنَّكْتَةُ الْطَّرِيفَةُ أَنَّ الرَّوَايَةَ سُتُّقِيدَ إِطْلَاقَ آيَةِ الْجَمَعَةِ أَيْضًا بِحِيثُ سُتُّنْتَجُ الْعِبَارَةُ التَّالِيَةُ: «فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ - صَلَاتُهُ الْجَمَعَةُ - لَوْ تَوَاجَدُمُ ضَمْنَ الْفَرَسَخِينَ».

وَلَكِنَّ الشَّيْخَ الْحَائِرِيَّ قَدْ أَصْرَرَ عَلَى مَعْتَقَدِهِ وَاسْتَظْهَارِهِ قَائِلاً: [3]

«وَالْتَّحْقِيقُ فِي الْجَوابِ أَنْ يَقَالُ: إِنَّ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» فِي الصَّحِيفَةِ الْمُتَقَدِّمِ لَيْسَ إِلَّا عَدَمُ وَجُوبِ السَّعْيِ، لَا الأَعْمَمُ مِنْهُ وَمِنَ الْعَدْدِ (فَرِبِّمَا يَتَوَجَّبُ إِعْقاَدُهَا) لِعدَمِ اسْتِفَادَةِ غَيْرِ ذَلِكِ مِنْهُ إِثْبَاتًا، وَعدَمِ تَصُورِ الْاِشْتِرَاطِ التَّبُوتِيِّ إِلَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى السَّعْيِ دُونَ الْعَدْدِ (حِيثُ لَمْ تُلْغِ وَجْوبُهُ).

1. أَمَّا الْأَوَّلُ (السَّعْيِ): فَلَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ الْمَفْهُومُ لِمَا قَبْلَهُ (أَيِّ الصَّدَرِ) وَمَا قَبْلَهُ لَيْسَ إِلَّا وَجُوبَ السَّعْيِ (فَلَا يَنْفَي وَجُوبُ إِعْقاَدِهِ تَعْبِيًّا).

Ø إنْ قَلْتُ: مَقْتَضِي الْجَمُودِ عَلَى الظَّاهِرِ هُوَ وَجُوبُ الْجَمَعَةِ (بِذَاتِهِ لَا السَّعْيِ إِلَيْهَا) قَلْتُ: لَا يُعْتَنِي بِذَلِكِ (الظَّاهِرِ) بَعْدِ اِشْتِرَاكِهِ

(الوجوب) بين الفرسخ و الفرسخين، و بعد أنَّ المناسبة في المسافة هو وجوب السعي لا وجوب العقد، إذ لا تتناسبَ بين المسافة و وجوب العقد، هذا مضافاً إلى قيام الضرورة بوجوب شيء (و عمل) عليه، ولو كان الظَّهَر أربع ركعات، فليس (الحديث) في مقام الإطلاق (سعياً و عقداً) حتى يخصَّص، بل المقصود به هو الشيء المناسب و هو عدم وجوب السعي (فحسب فوجوب العقد سليم و نشيط).

2. وأمّا الثاني (العقد): فلأنَّ مقتضى اشتراط العقد بوجود المسافة ثبوتاً إما المحال و إما عدم الانعقاد، فإنَّه:

Ø إن كان مشترطاً انعقادها بعقد الجمعة في المسافة و لو كانت جمعة نفسه، لزم المحال لاشتراط وجود الشيء بوجوهه، و مع فرض وجوده (جمعة نفسه) لا معنى للإيجاب و البعث (لأنَّه تحصيل للحاصل).

Ø و إن كان (إنعقادها) مشروطاً بعقد الجمعة أخرى، فلا يصح، أو لا يجب على الإمام الجمعة، إلا بعد عقد الجمعة في المسافة المعينة و هو واضح الفساد.

و الذي يوضح عدم الدلالة (لنفي الإنعقاد بل تتمحور حول السعي) - مضافاً إلى ما تقدم - أنَّ الشرطية المذكورة (المسافة الفرسخية) ليست بالنسبة إلى خصوص زمان قبض يد الأمير العادل عليه السلام، بل هو من شرائط أصل الجمعة، و حينئذ لا يمكن أن يكون المقصود من اشتراط أنَّ الجمعة تجب أو تصح إذا انعقدت في طَي المسافة المذكورة، فإنَّه لا يقتضي العقد (إذن لا يضرب هذا الاشتراط لزومِ إنعقادها) فإذا لم ينعقد فلا يكون المكافف داخلاً في المسافة، بل و إن قيل بوجوب العقد في الجملة بالضرورة من الخارج، فمقتضى ذلك كفاية عقد الجمعة واحدة في الأرض، إذ لا يجب أو لا يصح لمن كان منزله على أزيد من فرسخين، وهذا باطل بالضرورة، فلا بدَّ إما أن يكون المقصود هو الحكم الحيثي، أي من حيث السعي إليه تعيناً أو تخيراً بينه و بين العقد، كما أنَّ التخيير أيضاً ملحوظ فيما زاد عن الفرسخ، فإنه يجب عليه الجمعة عقداً أو سعياً، فإذا كان فيما زاد عن المسافة لا يكون التخيير المذكور.»

ولكن سنُعلق عليه بأنَّ الرواية قد تمحورت على أصل وجوب الجمعة، و يؤيدنا تسائل المتسائل عن وجوبها - بكلٍّ وضوح - فالإمام قد رهن وجوبها على المسافة الفرسخية فلو تعداها لانمحي وجوبها، بلا نظره فيها بعملية السعي أو العقد أو الأعمّ منها كي تستنبط إطلاقها - زعماً منه - بل و لم تتحدث حول ركيبة المنصوب أو غيره أبداً.

[1] المتقدم في ص ٧٩.

[2] حائرى، مرتضى. ، صلاة الجمعة (حائرى)، صفحه: ٩٩ جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي

[3] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص100 قم - ايران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.